

الإجابة النموذجية لامتحان مقياس القانون الدولي الخاص 1 (الدورة العادية)

السؤال الأول: أجب بوضع علامة X أمام الإجابة أو الإجابات الصحيحة (10 نقاط)

- 1- **تخضع أهلية الجزائري مزدوج الجنسية** لقانون القاضي ()، قانون المواطن ()، قانون محل الإقامة ()، قانون الجنسية الأصلية ()، قانون الجنسية الفعلية ()، للقانون الجزائري (X) قانون الجنسية المكتسبة ().
- 2- **تخضع الشروط الموضوعية للزواج:** لقانون القاضي ()، لقانون جنسية الزوجين (X) ، لقانون جنسية الزوج ()، لقانون بلد إبرام العقد (). 3- **تخضع آثار فك الرابطة الزوجية إلى :** قانون جنسية الزوجين ()، قانون القاضي ()، قانون جنسية الزوج وقت رفع الدعوى (X) ، قانون جنسية الزوج وقت انعقاد الزواج ()، قانون موطن الزوجة، ()، قانون محل مسكن الزوجية ()، القانون المختار من قبل الزوجين ()، قانون الجنسية المشتركة للزوجين وقت رفع الدعوى (). 4- **يخضع إنكار النسب:** لقانون جنسية الأب وقت ميلاد الطفل (X)، لقانون القاضي ()، لقانون بلد ميلاد الطفل () 5- **تخضع الوصية في جانبها الموضوعي:** لقانون جنسية الموصي وقت الإيصاء (X)، قانون جنسية الموصى له ()، قانون جنسية الموصي وقت الوفاة (X)، قانون بلد الإبرام (). 6- **تخضع إجراءات فك الرابطة الزوجية إلى:** قانون موطن الزوجة، () ، قانون جنسية الزوجين ()، قانون القانون القاضي ()، قانون جنسية الزوج وقت رفع الدعوى ()، قانون موطن المدعى ()، قانون محل مسكن الزوجية ()، القانون المختار من قبل الزوجين () 7- **فكرة شكل التصرف الواردة في المادة 19 من القانون المدني تستوعب:** الشكل المطلوب للإثبات (X)، الشكل الخاص بالإجراءات ()، الشكل الخاص بالعلانية ()، الشكل المطلوب للانعقاد (X)، 8- **تخضع النفقة بين الأقارب إلى قانون جنسية المدين بها و تشمل:** نفقة ذوي القربي (X)، نفقة الزوجة ()، نفقة الأصول على الفروع (X)، نفقة المطلقة ()، نفقة الفروع على الأصول (X)، النفقة المؤقتة () 9- **يخضع الإثراء بلا سبب إلى:** قانون جنسية المثري ()، قانون موطن المفتقر ()، قانون موقع المال () قانون محل حصول الإثراء (X)، قانون جنسية المفتقر ()، 10- **تخضع النفقة المؤقتة:** لقانون جنسية الزوج وقت انعقاد الزواج ()، قانون جنسية الزوج وقت رفع الدعوى ()، قانون المحكمة المعروض أمامها النزاع (X) .

السؤال الثاني: / قضية: لو كنت قاضيا ، استخرج كل الإشكالات القانونية-الظاهرة و الخفية- المطروحة في القضية محددا طبيعتها وضابط الإسناد والقانون واجب التطبيق علما مع السنن القانوني

(10 نقاط)

السنن القانوني	القانون واجب التطبيق	ضابط الإسناد	طبيعته (التكيف)	الإشكال القانوني
المادة 10 فقرة 2 ق م ج	يسري القانون الجزائري على التصرفات المالية التي تعقد وتنتج آثارها في الجزائر إذا كان أحد الطرفين أجنبيا ناقص الأهلية وفقا لقانون جنسيته كامل الأهلية وفقا للقانون الجزائري	الجنسية	يتعلق النزاع بمدى صحة التصرف المالي الصادر من أجنبي ناقص الأهلية وفقا لقانون جنسيته كامل الأهلية وفقا للقانون الجزائري	1- نقص الأهلية بشأن تصرف مالي قام به منير المصري مع علي الجزائري
تطبيق أحكام م 11 من ق م ج (التطبيق الموزع للقوانين، المصري والتونسي)	يسري على الشروط موضوعية لعقد الزواج القانون الوطني لكلا الزوجين (القانون المصري، والقانون التونسي)	الجنسية	النزاع يتعلق بمدى صحة العقد من حيث شروطه الموضوعية (عدم حضور ولد الزوجة في عقد الزواج)	2- إبطال عقد الزواج من الأب حسن (أب مريم)
الأصل تطبق المادة 2/12 ق مج لكن يطبق القانون الجزائري لتتوفر شروط الفقرة 2 من م 22 ق م ج	قانون جنسية الزوج وقت رفع الدعوى، لكن الزوج في هذه الفترة مزدوج الجنسية (مصرية وجزائرية اكتسبها في 2010-8-10) وبالتالي يطبق القانون الجزائري	الجنسية	النزاع يتعلق بالتطليق	3- إشكال يتعلق بانحلال الرابطة الزوجية
م 13 مكرر و الفقرة 2 من المادة 22 ق م ج	قانون جنسية الأب وقت ميلاد الطفل، لكن الأب في هذا الوقت مزدوج الجنسية وبالتالي يطبق القانون الجزائري	الجنسية	النزاع يتعلق بإنكار نسب الطفلة لينة من الأب منير	4- إشكال يتعلق بالنسب
المادة 16 ق م ج و المادة 2/22 ق م ج	قانون جنسية الموصي وقت الوفاة (لكن طالما أن منير مزدوج الجنسية يطبق القانون الجزائري)	الجنسية	النزاع يتعلق بمدى صحة وصية منير لفراس في شقها الموصي (أوصى بنصف أمواله)	5- إشكال يتعلق بالوصية المحررة من قبل منير

بالتوفيق

أستاذ المقياس: د/ مهدي علواش